

وقالوا ان يقولوا ان الغيبة كانت ناقصة  
باعتبارها فخرها الذي لا يتوقف  
بالغيبة او على بل لا ينكس الا  
باعتبارها فان كان في راحة  
لكن في معنى الغيبة وهو ان يفتقر  
بالصوم في القضاء وانما جعل  
سائر الناس فيه  
ادعتهم  
ادواتهم

قام كانت الرخصة حقيقة ومن حيث ان الظاهر شرع  
ذات في الظاهر كان هذا الصوم دون الاول كما في  
كافطرا لسافر مع قيام السب وهو قوله من شهر  
الشهر فليصير وحاله وهو وجوب اداء الصوم شرعا في  
ادراكه من انام امر وعلمه اي حكم هذا النوع الا ان  
بالرخصة اي العمل بها في كل حال سببه لم يورد الشهر  
كان الصوم في السفر افضل من الاقطار عندنا خلاف ذلك  
وورد في الرخصة هذا دليل ان على اولوية الغيبة اي  
منه من حيث ان لم يقبل كونها في الغيبة في كل  
سبب فالرخصة في الصوم من وجوبه لان الصوم  
وان كان تسمية الكون السفر قطعة من العار ولكن فيه يسير  
من حيث شرعية بسائر الناس في الصوم فان الغيبة  
واذا كفت المعارفة بغيره شرعها في الصوم لكونه مالا  
للمرأة فمن الغيبة على نفسه وكان الاول اولى الامة  
بضعف الصوم استثناء من قوله الا ان بالغيبة اولى يعني  
اذ اضعف الصوم كان الغيبة اولى ولو جرحه بان كان  
لانه لو لم يكن نفسه لاقامة الصوم كان قبل الغيبة من غير  
المقصود بالصوم وهو الارتيان في حق من الغيبة وانما كونه  
الحق رجا وضع عمدا في الذي سقط منها ولم يشرع في حقنا  
من الاصر وهو العمل بالاشارة فكل الغيبة في الغيبة وقطع  
الانقطاع في الغيبة وعدم حوازلها لهم بل الصبر وعدم

صورة لا يوجب لانا انقضاء حرمة الترك باقوا جارية على  
الاجرام اي طهارة الملة والمجموع على منه وبتناول المصطر  
مالا لغيا اي وكذا اول المصطر بان اصابته بحصة  
صحت برخص لم تناول طعام الغير بالظان لما مر من ان  
حصة ثابتة في  
صورة  
في الاقضية  
انما

بمعنى ان يقال هو ان بعد  
استعماله في غير ذلك  
مضمون ان يكون استعماله في غير ذلك  
المستعمله في غير ذلك  
البناء استعماله في غير ذلك  
ففعروا بهذا حاشا كما واخصيته على  
او القرايتا واما ما قيل في  
يحل هذه القرايتا في شهر المراه

والغناق اي النوع الثاني من الرخصة ما سببه مع قيام  
السبب اي السبب الموجب حكمه لكن في كل من الرخصة  
اي من السبب الى زمان زوال العذر فمن حيث السبب

قام